A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/51/278/Add.1
21 October 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/SPANISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البند ١٤٥ من جدول الأعمال

عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي

تقرير الأمين العام

إضافة

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
ثانيا	- عرض تحليلي للردود الواردة من الدول والمنظمات الدولية		٢
ألف	- تعزيز قبول مبادئ القانون الدولي واحترامها		٢
	٢ - تقديم المساعدة والمشورة الفنية للدول لتيسير اشتراكها في عملية عقد المعاهدات المتعددة الأطراف	٢٤ مكررا	٢
جيم	- تشجيع التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه	٤٣ مكررا	٢
		٤٥ مكررا	٢
دال	- تشجيع تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه		٣
	٢ - تشجيع تدريس القانون الدولي للطلاب والمدرسين بالمدارس ومراحل التعليم العالي، والتعاون الدولي في هذا الصدد	٥٤ مكررا	٣
	٣ - تنظيم حلقات دراسية وندوات لخبراء القانون الدولي على الصعيدين الدولي والإقليمي والمشاركة فيها	٥٤ ثالثا	٣
		٦٤ مكررا	٣
	٥ - نشر ممارسات الدول والمنظمات الدولية والإقليمية في ميدان القانون الدولي	٧٧ مكررا	٥
	٦ - نشر الدول والمنظمات الدولية للصكوك القانونية الدولية والدراسات القانونية	٨٣ مكررا	٥
ثالثا	- أنشطة الأمم المتحدة ذات الصلة بالتطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه		٥
باء	- القانون المتعلق بنزع السلاح	١٠٠ مكررا	٥

041196 041196 96-28280

9628280

ثانيا - عرض تحليلي للردود الواردة من الدول والمنظمات الدولية

ألف - تعزيز قبول مبادئ القانون الدولي واحترامها

٢ - تقديم المساعدة والمشورة الفنية للدول لتيسير اشتراكها في عملية عقد المعاهدات المتعددة الأطراف

٢٤ مكررا - كان برنامج القانون البيئي التابع للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية والذي شارك في عملية التفاوض من أجل اتفاقية التنوع البيولوجي لعام ١٩٩٢، يقوم أيضا برصد عملية المتابعة والمساهمة فيها، وذلك عن طريق تنظيم حلقة عمل وتقديم مواد للاستناد إليها في إعداد الوثائق المتعلقة بإمكانية الانتفاع بالموارد الجينية وعن طريق إعداد ورقة مفاهيمية عن التنوع البيولوجي البحري. وقدمت أيضا مواد لأغراض تنفيذ ورصد اتفاقيات وخطط عمل عالمية أخرى من قبيل ما يلي: اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، واتفاقية مكافحة التصحر لعام ١٩٩٥، والاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ لعام ١٩٩٢، وعدة صكوك تتولاها المنظمة البحرية الدولية، واتفاقية برن واتفاق رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. وقدمت أيضا مساهمة في تحديد مبادئ القانون الدولي للتنمية المستدامة.

جيم - تشجيع التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه

٤٣ مكررا - واصل المجلس الدولي للقانون البيئي، بالتعاون مع مركز القانون البيئي التابع للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ولجنة الصليب الأحمر الدولية، مشاركته في إعداد مشروع صك يرمي إلى تحسين حماية البيئة في أوقاع النزاع المسلح. وأفاد المجلس الدولي للقانون البيئي أيضا بأن المجلس الأوروبي للقانون البيئي قد أحال إلى اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة مشاريع مواد لاتفاقية بشأن المعلومات والمشاركة والوسائل المستخدمة لدى تنفيذ المعاهدات المتعلقة بالبيئة.

٤٥ مكررا - وأسهم برنامج القانون البيئي بورقة في اجتماع الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات الذي عقد أثناء اجتماع ما بين الدورات للجنة التنمية المستدامة، وستنشر الورقة في عام ١٩٩٦؛ وقدم تعليقات إلى رئاسة فريق الخبراء القانونيين العامل بشأن عناصر لمرفق محتمل لمعاهدة انتاركتيكا يتعلق بالمسؤولية؛ وقام، بالتعاون مع المجلس الدولي للقانون البيئي، بوضع المشروع الأول لاتفاقية ترمي إلى تعزيز حماية المناطق التي تحظى بأهمية طبيعية وثقافية خاصة في أوقات النزاع المسلح؛ وقدم مواد مختلفة إلى المؤتمر الوزاري الثاني المعني بالبيئة في أوروبا، الذي عقد في صوفيا؛ وشارك بنشاط في المفاوضات المتعلقة بالبروتوكولات المعتمدة في إطار اتفاقية جبال الألب؛ وأسهم في صياغة نص الاتفاق المتعلق

بحفظ الطيور المائية الأفريقية الأوروبية الآسيوية وفي خطة العمل ذات الصلة؛ وأسهم في المناقشة الحالية بشأن التجارة والبيئة وفي أنشطة شتى للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وغيرها من المؤسسات والبرامج ذات الصلة.

دال - تشجيع تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه

٢ - تشجيع تدريس القانون الدولي للطلاب والمدرسين بالمدارس ومراحل التعليم العالي، والتعاون الدولي في هذا الصدد

٥٤ مكررا - تعاون برنامج القانون البيئي وجامعة سنغافورة الوطنية، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومصرف التنمية الآسيوي، من أجل وضع برنامج إقليمي للتدريب في مجال القانون البيئي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي عام ١٩٩٥، جرى التركيز على وضع مناهج دراسية لمجموعة من الدورات الدراسية لتعريف المحاضرين بأسس القانون البيئي.

٣ - تنظيم حلقات دراسية وندوات لخبراء القانون الدولي على الصعيدين الدولي والإقليمي والمشاركة فيها

٥٤ ثالثا - أفادت الأرجنتين بما يلي:

في إطار العقد، وبتشجيع من أعضاء اللجنة الوطنية لمتابعة برنامج العقد، جرى تنظيم العديد من المؤتمرات والحلقات الدراسية نذكر منها ما يلي: حلقة دراسية عن "حل الخلافات والوسائل المؤسسية لتسوية المنازعات في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي" نظمتها وزارة الخارجية والتجارة الدولية والأديان، في بوينس آيرس، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥؛ وحلقة دراسية عن "التكامل الإقليمي والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي" عقدت في جامعة سنتياغو دي كومبوستيلا، من ١٥ كانون الثاني/يناير إلى ٨ آذار/مارس ١٩٩٦، وكان المحاضر فيها الدكتور كاليكستو أ. أرماس باريا؛ والاجتماع المعقود للاحتفال بذكرى العمل الذي اضطلعت به الرابطة الأرجنتينية للقانون الدولي في كلية الحقوق بجامعة روساريو الوطنية، وذلك في ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٦؛ وحلقة دراسية لدارسي الصحافة عن الأمم المتحدة، عقدت في مركز الأمم المتحدة للإعلام في بوينس آيرس في ٦ أيار/مايو ١٩٩٦؛ ودورات دراسية عن قانون المعاهدات، والجماعة الأوروبية، وقانون البحار، وعن التقريب المنهجي بين التخصصات المتعددة في مجال القانون الدولي العام (جامعة قرطبة)؛ وإعداد رسالة للحصول على درجة الماجستير في القانون الدولي العام (جامعة قرطبة)؛ وحلقة دراسية عن "تطبيق القانون الإنساني الدولي في النزاعات المسلحة". نظمها قسم القانون

الدولي في الجامعة الجنوبية ولجنة الصليب الأحمر الدولية؛ وندوات إقليمية عن التكامل، عقدتها في سالتا الرابطة الأرجنتينية للقانون الدولي وبعض المؤسسات المحلية، من ٢٧ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٦؛ وحلقة دراسية عن "لجوء الدول إلى حل خلافاتها عن طريق القضاء: الجوانب الراهنة والعملية"، عقدت في قسم القانون الدولي بالجامعة الجنوبية في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٦ وكان المحاضر فيها الأستاذ دانيال باردونيت؛ وندوات إقليمية عن القانون الدولي عقدتها الرابطة الأرجنتينية للقانون الدولي بشأن "المقاطعات والبلديات في مواجهة السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي"، في ٢٩ و ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٦؛ واجتماع المائدة المستديرة الذي عقد في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ في القسم الأرجنتيني للمعهد الاسباني البرتغالي الأمريكي للقانون الدولي بشأن الموضوعين التاليين: "أمريكا اللاتينية وأثرها على المجتمع الدولي" و "عالمية حقوق الإنسان وإقليميتها: دور المنظمات الدولية"؛ وندوات عن "المصالح البحرية والدفاع الوطني"، نظمتها جامعة بيونس آيرس والكلية الحربية البحرية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦؛ والاجتماع الأكاديمي الذي شارك فيه السيد هانز جاكوبسون مدير الصندوق الدولي للتعويض عن الأضرار الناجمة عن التلويث النفطي، والمؤتمر الذي عقده رئيس الكلية الوطنية للحقوق، الدكتور خوسيه د. راي، بشأن اتفاقيتي المنظمة البحرية الدولية لعامي ١٩٦٩ و ١٩٧٢ وبروتوكولات عام ١٩٩٢ بشأن المسؤولية عن الأضرار الناجمة عن التخلص من الهيدروكربونات وإنشاء صندوق دولي للتعويض عنها، بيونس آيرس، في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وأفادت الأرجنتين أيضا بأنه يعمل، منذ إنشاء اللجنة الوطنية في عام ١٩٩٣، أربعة أفرقة عاملة رئيسية وثلاثة متخصصة. وتتناول الأفرقة الأربعة الرئيسية الأهداف الأربعة الرئيسية للعقد، أما الأفرقة الثلاثة المتخصصة فتتناول العلاقات بين القانون الداخلي والقانون الدولي، والحصانة القضائية، والعلاقات بين القانون الدولي العام والقانون الدولي الخاص. كما تجرى حاليا بحوث بشأن المواضيع التالية: (أ) "المتطلبات القضائية - الدولية للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي وتقنيات تنفيذها"، في مجلس البحوث بجامعة روساريو الوطنية، تحت إدارة الدكتور كاليكستو أ. أرماس باريا؛ (ب) في المجلس الأرجنتيني للعلاقات الدولية: مشروع اتفاق بشأن حفظ الموارد البحرية الحية في جنوب المحيط الأطلسي؛ وحدود المنصة القارية؛ والمقاطعات والمعاهدات الدولية؛ والمحكمة الجنائية الدولية؛ وحل الخلافات في قانون البحار؛ (ج) مؤسسة اتشيفيري للبحوث والدراسات الدولية: القانون النموذجي لتجارة الالكترونيات الذي وضعته لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، برعاية الدكتورة أنا ايسابيل بياغي دي فانوسي. وكذلك أجريت مسابقة دراسية عن القانون الإنساني الدولي، نظمتها لجنة الصليب الأحمر الدولية، من نيسان/أبريل حتى أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. ومنحت الدكتورة أناهي بريوتي، من جامعة روساريو الوطنية، "جائزة الدكتور خوسيه ماريا رودا للجنة المعنية بعقد الأمم المتحدة للقانون الدولي" ووجهت الدعوة إلى الباحثين وأعضاء هيئات التدريس في الجامعات والاختصاصيين في مجال العلاقات الدولية أو القانون الدولي من ذوي الجنسية الأرجنتينية وممن لا يزيد عمرهم عن ٣٥ عاما. وكان هدف الدعوة هو إجراء بحوث عن موضوع "إنشاء محكمة جنائية لمحاكمة مرتكبي الجرائم الدولية".

٦٤ مكررا - وواصل المجلس الدولي للقانون البيئي الإسهام في مؤتمرات ومفاوضات شتى داخل منظومة الأمم المتحدة، وعلى الأخص، في الدورتين الثالثة والرابعة للجنة التنمية المستدامة وفي صياغة اتفاقية بشأن إمكانية الانتفاع بالإعلام والمشاركة في عملية صنع القرار.

٥ - نشـــر ممارســـات الـــدول والمنظمـــات الدوليـــة والإقليمية في ميدان القانون الدولي

٧٧ مكررا - واصل المجلس الدولي للقانون البيئي ومركز القانون البيئي الاحتفاظ بما قد يشكل أضخم مجموعة من الوثائق في العالم بشأن القانون البيئي والسياسة البيئية. فقد أدرج أكثر من ٠٠٠ ١٢٠ إحالة إلى هذه الوثائق في مصرف البيانات المحوسب المسمى "نظام معلومات القانون البيئي"، الذي نفذ في عام ١٩٩٥، ٣٤٤ طلبا من جهات خارجية للبحث في قاعدة البيانات بشأن مواضيع محددة، وقد جاء كثير من هذه الطلبات من الأمم المتحدة أو من وكالاتها المتخصصة. وقد أتاح برنامج القانون البيئي إمكانية الوصول، عن طريق الاتصال الحاسوبي المباشر، إلى جزء من قاعدة بياناته المتعلقة بالمعاهدات، وذلك بمساعدة اتحاد الشبكة الدولية لمعلومات العلوم الأرضية.

٦ - نشـــر الدول والمنظمات الدولية للصكوك القانونية الدولية والدراسات القانونية

٨٣ مكررا - واصل المجلس الدولي للقانون البيئي إصدار منشورات شتى عن التطورات الراهنة في مجال القانون البيئي الدولي والسياسة البيئية الدولية. وقد جرى، على وجه الخصوص، نشر ستة أعداد من مجلة "السياسة البيئية والقانون البيئي" في عام ١٩٩٥، ومجموعة إضبارات سائبة الأوراق بعنوان "القانون البيئي الدولي: المعاهدات المتعددة الأطراف"، نشرت بالتعاون مع مركز القانون البيئي التابع للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، وكانت تتألف من ثمانية مجلدات وتحتوي على ٣٤٠ صكا باللغات الانكليزية والفرنسية والالمانية. وإلى جانب نشر مجموعة أخرى من الإضبارات السائبة الأوراق بعنوان "القانون الدولي الميسر للبيئة"، تولى المجلس الدولي للقانون البيئي إصدار منشور "الحماية الدولية للبيئة" الذي تغير عنوانه منذ عام ١٩٩٥ إلى "عملية المحافظة في التنمية المستدامة" ويحتوي على القرارات وخطط العمل المتعلقة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

ثالثا - أنشـــطة الأمـــم المتحـــدة ذات الصـــلة بالتطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه

باء - القانون المتعلق بنزع السلاح

١٠٠ مكررا - اعتمدت الجمعية العامة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ وفتح باب التوقيع عليها في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

- - - - -